

قانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة هيئة القطاع العام للتعمر

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للتعمر للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٤٠٢٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة عشر مليوناً وخمسة وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٣٧٧٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة عشر مليوناً وسبعمئة وخمسة وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول : الأجور ٤٢٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٣٣٥٠٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١١٨٨٥٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وخمسون ألف جنيه) بالباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٣٧٧٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة عشر مليوناً وسبعمئة وخمسة وسبعون ألف جنيه) بالباب الثاني إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وخمسون ألف جنيه) بالباب الرابع - قروض وتسهيلات إئتمانية .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام اعتمادى رسم الدمغة النسبي ، وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الأستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزير المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩١

يصم هذا القانون بإنحتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها م

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

